

الملحق (4) نموذج الرقابة المشتركة

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراءات الدلالية	المعايير
القسم. 4. اولا. إدارة الموارد العامة		
الهدف 1: جعل الشعب العراقي يحصل على اكبر فائدة ممكنة من موارده ولصالح جميع أقاليمه ومحافظةه وذلك من خلال إيجاد نظام يتسم بالفعالية والإنصاف والشفافية والمساءلة في إدارة عوائد النفط والموارد الأخرى. استخدام الموارد العامة لتعزيز الوحدة الوطنية وبلوغ تنمية مستدامة متنوعة.		
أ. إدارة عوائد النفط		
الهدف: إنشاء حساب نفطي موحد يتمتع بالشفافية وإطار عمل عادل لتقاسم العوائد النفطية.		
<p>فرق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة النفط بما فيها الأقسام الإنتاجية والشركة العامة لتسويق النفط، وزارة المالية، البنك المركزي العراقي ومصرف الاعتماد العراقي وديوان الرقابة المالية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● بحلول عام 2008، الطلب من مشتري النفط والمنتجات النفطية من متعاقدين ومشغلين بضمنهم شركات النفط الدولية القيام بالاتي: (أ) إيداع كافة المبالغ المستحقة للمؤسسات العراقية في الحساب النفطي الموحد. (ب) تسليم جميع مستحقات المؤسسات العراقية من النفط الى الشركة العامة لتسويق النفط أو اية شركة تسويق حكومية تخلفها. (إجراء ذو أولوية) ● بحلول عام 2008، إلغاء اية صادرات خارج صندوق تنمية العراق والحساب الموحد (إجراء ذو أولوية) ● بحلول نهاية عام 2008 أو في أي وقت آخر قبل نفاذ صندوق تنمية العراق، يتم فتح حساب موحد للنفط بغية إيداع كافة العوائد المتعلقة بالعمليات النفطية والمستحقة للحكومة. (إجراء ذو أولوية) ● بحلول عام 2008، تحديث الآلية المستخدمة في العمل وبيان الصلاحيات والارتقاء بمستوى العمليات المحاسبية بين مختلف المؤسسات التي تتولى إدارة العائدات النفطية، الشركة العامة لتسويق النفط، وزارة المالية، البنك المركزي، بنك الاحتياط الاتحادي في نيويورك، مصرف الاعتماد العراقي، الوزارات وحكومة إقليم كردستان . 	<p>1. إنشاء وتشغيل حساب نفطي موحد</p>

المعايير	الإجراءات الدلالية	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> 2. وضوع الآليات وتطبيقها لضمان شفافية تدفق العوائد النفطية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● بحلول عام 2008، الارتقاء بمستوى المراقبة والمحاسبة والمعايير المتعلقة بكتابة التقارير في دوائر الدولة المعنية بالقطاع النفطي. ● بحلول نهاية عام 2009، يتم الشروع بتدقيق حسابات جميع المؤسسات العاملة في قطاع النفط وفقاً للمعايير الدولية وبواسطة جهات دولية معروفة في هذا المجال وخلال عام من تاريخ إغلاق حسابات السنة المالية على ان يتم كشف نتائج تدقيقات وزارة المالية والوزارات الأخرى ذات العلاقة خلال 30 يوم من إكمال التدقيق. 	<p>فرق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة النفط (بما فيها أقسام الإنتاج) ووزارة المالية، البنك المركزي ومصرف الاعتماد وديوان الرقابة المالية فضلاً عن مجلس النواب، وزارة التخطيط.</p>
ب. الإدارة المالية العامة		
الهدف: تعزيز نظام الإدارة العامة ونظام العقود العامة ودعمها بأفضل الممارسات الدولية		
أ. الميزانية وتنفيذ الميزانية		
الهدف: وضع ميزانية حقيقية متكاملة وشاملة بحيث تقدم موارد موثوقة وقابلة للتنبؤ		
<ul style="list-style-type: none"> 1. وضوع التشريعات اللازمة والسعي لتنفيذها وبناء المؤسسات بغية رفع مستوى الإدارة المالية العامة 	<ul style="list-style-type: none"> ● بحلول نهاية عام 2008، إناطة المسؤولية الرئيسية الواردة في قانون الإدارة المالية عن إدارة الميزانية بوزارة المالية وتحديد دور باقي المؤسسات (إجراء ذو أولوية). ● بحلول عام 2009، تولى مهمة المراجعة الشاملة للأنفاق العام (بعد إيجاد إطار العمل الخاص بالأداء المتعلق بالأنفاق العام والمساءلة المالية والإدارة المالية العامة) بحيث تتم مراجعة أنظمة الإدارة المالية العامة وإجراءاتها وتشريعاتها بغية الوقوف على مواطن القوة والضعف فيها والسير قدماً بخطط العمل الموضوعة. 	<p>فريق عمل إدارة الموارد العامة، مكتب رئيس الوزراء، قرار من مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التخطيط</p>
<ul style="list-style-type: none"> 2. انجاز ميزانية متكاملة وشاملة وزيادة المحتوى الاستراتيجي 	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2008، التعامل نقداً مع المنتج المخصص للاستهلاك المحلي من النفط الخام والوقود المحول الى المصافي والمحطات الكهربائية بغية معرفة التكاليف الاقتصادية الكلية لهذه التحويلات. (إجراء ذو أولوية). ● بحلول نهاية عام 2009، دمج الميزانية الدورية والميزانية الاستثمارية وإنشاء حساب موحد للخزينة. (إجراء ذو أولوية) ● مع نهاية 2009، تطبيق سياسة واقعية متوسطة الأمد تستند الى رؤية صحيحة لعمليات 	<p>فريق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة المالية (قسم الميزانية، والحسابات)، وزارة التخطيط، قرار من مجلس الوزراء</p>

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراءات الدلالية	المعايير
	التخطيط وإدارة الأموال العامة.	
فريق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة المالية (قسم الميزانية، والحسابات)، وزارة التخطيط، وديوان الرقابة المالية ومجلس النواب	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2008، ينبغي تطبيق معايير المراقبة الدولية على أموال الحكومة بما في ذلك مراقبة العقود العامة. ● بنهاية 2008، يتم تعزيز القدرة الرقابية لمجلس النواب وديوان الرقابة المالية من خلال استحداث برنامج لتطوير القدرات. 	3. وضع الإجراءات والتعليمات اللازمة والعمل على تطبيقها بغية تحسين مستوى الاعتماد على الميزانية
ب. المناقصات		
الهدف: جعل التشريعات والمؤسسات الخاصة بالعقود العامة متمشية مع الممارسات الدولية المعتمدة		
فريق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة التخطيط، قرار مجلس الوزراء، مجلس النواب، ديوان الرقابة المالية .	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال عام 2008، سيتم إصدار القانون والتعليمات التي تصدر بمقتضاه والمستندات المعتمدة في تقديم العروض. (إجراء ذو أولوية) ● خلال عام 2008، يتم استحداث نظام جديد للعقود العامة يستند إلى القانون ● بحلول نهاية عام 2008، يتم الشروع بالرقابة المنتظمة كي تتماشى وقانون العقود العامة الجديد وتعليماته. ● خلال 2008، يتم الاستعانة بالأساليب الالكترونية في معظم تعاملات القطاع العام المتعلقة بإجراءات العقود العامة. 	إصدار قانون وتعليمات وتفعيلها وبناء مؤسسات فعالة خاصة بالعقود العامة

المعايير	الإجراءات الدلالية	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
ج . العلاقات المالية بين دوائر الدولة		
الهدف: استحداث إطار عمل للعلاقات المالية الحكومية لضمان الكفاءة والشفافية والعدالة مع المحافظة على النزاهة المالية الوطنية		
1. اتخاذ قرار حول عملية مراقبة التحويلات والعمل على تفعيلها	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال عام 2008 ، وبالتشاور مع مجالس المحافظات وسلطات الأقاليم يتم تحديد آلية تشمل جداولاً زمنية وصلاحيات إيصال التحويلات المخصصة للأقاليم والمحافظات.(إجراء له أولوية) 	وزارة المالية ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، ديوان الرقابة المالية .
2. بيان الموارد المخصصة للإنفاق	<ul style="list-style-type: none"> ● مع نهاية 2008. يتم تقديم منح مشروطة لتغطية النفقات المذكورة في تلك الأقاليم والمحافظات. 	وزارة المالية، وزارة التخطيط وبالتشاور مع المحافظات والأقاليم
3. تعيين الأدوار والمسؤوليات لكل قطاع وبشكل لا لبس	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 ، مراجعة مدى التوافق بين التشريعات الخاصة بكل قطاع وقانون الإدارة المالية العامة والتشريعات بين دوائر الحكومة حيال ادوار ومسؤوليات الحكومات المحلية.(إجراء له أولوية) 	باشراف وزارة المالية

المعايير	الإجراءات الدلالية	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
فيه		
4. تأسيس صلاحيات ضريبية واضحة لكل مستوى حكومي	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 ، يتم مراجعة إجراءات السياسة الضريبية والكمركية من أجل توفير اسلوب فعال لرفع مستوى الإيرادات الحكومية والارتقاء بمستوى النمو وتطوير القطاع الخاص. (إجراء له أولوية) ● خلال 2008، أما كجزء من عملية مراجعة الدستور او كتشريع منفصل، على مجلس النواب توضيح الصلاحية الضريبية بطريقة تضمن كفاءة النزاهة المالية الوطنية والقدرة على التنبؤ. 	مجلس النواب، وزارة المالية (قسم الضريبة، قسم الكمارك)
5. تحديد العائدات الذاتية لكل مستوى من مستويات الحكومة وبشكل واضح	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 ، يتم تقييم الإيرادات التي يمكن ان تكون صالحة ضمناً كإيرادات منتجة للأقاليم والمحافظات (ويجب ان تتضمن الإيرادات التي تعتمد ضريبة الأموال غير المنقولة كالعقارات) 	وزارة المالية و وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتشاور مع الأقاليم والمحافظات
6. تحديد القدرة المالية	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 ، إنشاء نظام للتحويل يستند على القدرة المالية للأقاليم والمحافظات. (إجراء له أولوية) 	وزارة المالية، المجالس المحلية
7. تحديث ضوابط صرف الموارد	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 يتم وضع ضوابط لصراف الموارد على الأقاليم والمحافظات ، وان اقتضى الامر بإصدار قانون جديد. (إجراء له أولوية) 	وزارة المالية، وزارة التخطيط
القسم 4. ثانياً. تعزيز المؤسسات ورفع مستوى الإدارة		
أ. العمل مع المجتمع المدني		
الهدف: بناء إجماع وطني حول الإصلاحات الاقتصادية من خلال الحوار والعمل مع المجتمع المدني وتعبئة راس المال الاجتماعي العراقي في عملية التنمية.		
1. تبني وتنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 ، وضع التعليمات اللازمة لضمان الحصول على الاستشارات البناءة من 	مجلس النواب، مكتب نائب

المعايير	الإجراءات الدلالية	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
سياسات ترمي لإشراك المجتمع المدني في الإصلاحات	منظمات المجتمع المدني في مجالات التشريع والإدارة وصنع السياسة.	رئيس الوزراء، وزارة التخطيط
2. تبني وتنفيذ سياسات وتشريعات وشفافة وشاملة	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008، إصدار قانون حول حرية المعلومات ورسم السياسات الخاصة بالمسؤولين والمؤسسات العامة بخصوص الكشف عنها للجمهور. ● خلال 2008، إصدار قانون وسائل الإعلام يضمن حماية حقوق وسائل الإعلام والهيئات الرقابية وباقي الهيئات ذات العلاقة بنقل المعلومات. 	وزارة العدل، وزارة المالية، وزارة العمل، وزارة الاتصالات، مكتب نائب رئيس الوزراء

المؤشرات	الإجراء المطلوب	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
ب. الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد		
الهدف: استحداث إطار عمل قانوني وبناء قدرات المؤسسات لمحاربة الفساد في جميع دوائر الدولة.		
1. استعادة الأموال المختلسة	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال نهاية العام 2008، تشكيل دائرة لمتابعة استرداد الموجودات في داخل العراق وخارجه وتسليم الأشخاص المتهمين والمطلوبين بقضايا الفساد. (إجراء له أولوية) 	فريق عمل مكافحة الفساد
2. تبني وتنفيذ التشريعات والتعليمات والإجراءات اللازمة	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008، استحداث منظومة شاملة للرقابة الداخلية والخارجية داخل أجهزة الحكومة بما في ذلك وضع سياسات لمراقبة وتقييم مسالة تضارب المصالح. ● خلال 2008، استكمال خطة رئيسية لتنظيم عمل الجهات المعنية بمكافحة الفساد 	مكتب رئيس الوزراء، ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، دائرة

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
المفتش العام، هيئات مكافحة الفساد والجهات المرتبطة بفريق عمل مكافحة الفساد	<ul style="list-style-type: none"> وإنشاء فرق للمهام الخاصة في المؤسسات المعرضة للفساد أكثر من غيرها. ● خلال 2008 ، يُصادق العراق على معاهدة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وسيسعى لتنفيذها. 	وتعزيز إطار والمؤسسي لمحاربة الفساد العمل القانوني
ج. إصلاح الخدمة المدنية		
الهدف: تشكيل مجموعات للخدمة المدنية وفق مبادئ المهنية والنزاهة والحيادية		
مكتب رئيس الوزراء، مكتب نائب رئيس الوزراء، وزارة المالية، الهيئة الفدرالية للخدمة المدنية، وزارة التخطيط، المجلس الفدرالي للخدمة العامة، المركز الوطني للتطوير الاستشاري والإداري، الشركات العامة، ووزارات أخرى	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 ، يتم تأسيس هيئة الخدمة المدنية الاتحادية بغية تنظيم شؤون القطاع الوظيفي العام بما في ذلك التعيينات والترقيات وأمور أخرى ينص عليها القانون. (إجراء له أولوية) ● خلال 2008 ، تأسيس مجلس الخدمة العامة الاتحادية وفق المادة 107 من الدستور للإشراف على إصلاح الخدمة المدنية ووضع معايير تستند الى الكفاءة في التوظيف والسعي لمراقبتها. ● في عام 2008، استحداث وتنفيذ ضوابط داخلية وخارجية ونظام للمساءلة، بالاستناد الى القيم والمبادئ المتعارف عليها، مع تعزيز القدرة على التدقيق والتقييم والإشراف (الداخلي والخارجي) (إجراء له أولوية) ● بحلول 2008، استحداث آلية لاستراتيجية الحكومة تتضمن مبادئ أساسية وتعتمد أفضل الممارسات لشكل وعمل الحكومة بصورة عامة بما فيها عدد الوزارات وصلاحياتها، ودراسة الاستعدادات التنظيمية الأخرى مثل هيكلية الشركات و تحول الشركات العائدة للدولة لضمان الاستقلال العملي والمالي 	1. تبني سياسات وتشريعات وتعليمات وإجراءات والسعي لتنفيذها، وبناء مؤسسات إدارة الخدمة العامة
وزارة المالية، وزارة التخطيط، الهيئة الفدرالية للخدمة المدنية	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 ، تحديد صلاحيات مختلف هيئات ودوائر الحكومة في إدارة الموارد البشرية. (إجراء له أولوية) ● خلال عام 2008، يتم اعتماد ممارسات للتوظيف والترقية على أساس المؤهلات. 	2. اعتماد إجراءات خاصة لتطوير ممارسات إدارة الموارد

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
	(إجراء له أولوية)	البشرية
القسم 4. ثالثا. الإصلاح الاقتصادي		
الهدف: تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص والعام، المحلي والخارجي، كمحرك للنمو الاقتصادي المتنوع والمستدام. تهيئة الظروف من أجل تحقيق اكبر فائدة ممكنة من المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية والاندماج في الاقتصاد العالمي.		
أ. إصلاح الدعم الحكومي		
الهدف: ستعمل الحكومة على إلغاء برامج الدعم الحكومي العام غير المثمرة في الوقت الذي تضمن فيه حماية الفئات الفقيرة.		
وزارة المالية، وزارة العمل، وزارة النفط، وزارة التخطيط، الشركة العامة لتسويق النفط	<ul style="list-style-type: none"> • في عام 2008، يتم إعادة هيكلة نظام البطاقة التموينية والانتقال الى دعم العوائل الفقيرة وتطبيق نظام الدعم الحكومي لمفردات البطاقة التموينية على بعض العوائل المستهدفة. (انظر ايضا القسم 4. رابعاً) • خلال 2008، الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول امكانية تقديم اموال من ارباح العوائد النفطية الى كل عائلة وتعويضهم عن جزء من عملية رفع الدعم الحكومي. 	إلغاء الدعم الحكومي العام
ب. تطوير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات		
الهدف: خلق بيئة مؤاتية للاستثمارات الخاصة وإيجاد فرص العمل		

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
وزارة الصناعة ، وزارة التجارة، وزارة التخطيط؟	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 ، تحديث قانون تجاري الى جانب استحداث آليات فعالة للتنفيذ 	اعتماد تدابير معينة لرسم سياسات لتطوير القطاع الخاص والعمل على تطبيقها
ج. إعادة هيكلة القطاع المالي		
الهدف: من اجل تشجيع الادخار العام والاستثمار وخلق بيئة للاستثمار والنمو، ستواصل الحكومة جهودها الرامية لإصلاح القطاع المالي		
وزارة المالية، البنك المركزي العراقي	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال الفترة من 2008-2009، يتم ضمان ان أي دعم مالي تقدمه وزارة المالية يتوقف على تنفيذ برنامج مقبول لإعادة الهيكلة. (إجراء له أولوية) ● خلال 2008، يتم تنفيذ برامج إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد [مع التركيز على الإستراتيجية وخطط العمل، سياسات الإقراض، إدارة المخاطرة، الموارد البشرية والتدريب، أنظمة معلومات الإدارة، الضوابط الداخلية إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات]. 	1. اتخاذ إجراءات خاصة لإعادة هيكلة المصارف العامة
وزارة المالية، البنك المركزي العراقي	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2008، تبني تعليمات تنظم عمل المؤسسات المالية غير المصرفية بحيث تسمح بنوع من الإشراف المناسب ونمو صناعة التمويل بما فيها شركات الوساطة المالية الجديدة مثل الاتحادات الائتمانية ، والجمعيات التعاونية، ومصارف التمويل مع التنوع في عروض المنتجات كتشديد المدخرات وبدلات الإيجار والتأمين. 	2. اتخاذ تدابير خاصة لرفع مستوى المصارف الأهلية

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
د. التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي		
أهداف: إعادة دمج العراق بالاقتصاد الإقليمي والعالمي وتعميق التعاون الدولي على أساس المصالح المشتركة والمتبادلة.		
وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، وزارة الخارجية، وزارة التجارة، مجلس النواب	<ul style="list-style-type: none"> ● بحلول 2008 ، إحرار تقديم ملحوظ باتجاه الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. ● بحلول 2010، الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة حول تغيير المناخ وبروتوكول كيوتو، واتفاقية التنوع الاحيائي واتفاقية المسطحات المائية واتفاقية مكافحة التصحر. 	1. المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة واتخاذ تدابير معينة تضم التشريعات الرامية لتفعيل الاتفاقيات المبرمة والتفاوض على أخرى والمصادقة عليها.
وزارة المالية، وزارة الخارجية، وزارة التجارة، مجلس النواب	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 ، إجراء تحليل لتكاليف ومزايا العضوية في شتى المنظمات والاتفاقيات، والسعي لرسم أفضل الاستراتيجيات بغية الحصول على أكبر فائدة ممكنة من الاندماج مع المحيط الدولي والإقليمي.(إجراء له أولوية) ● خلال 2008، إصدار القوانين وبناء المؤسسات اللازمة لتسهيل المشاركة الفعالة في 	2. الاستعداد للتفاوض والتوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات وتنفيذها

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
	<p>الاتفاقيات والمنظمات الدولية. (إجراء له أولوية)</p> <ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008، تحديد أهداف التكامل الإقليمي والدولي ضمن السياسة الاقتصادية بما في ذلك السياسات الضريبية والكمركية وتنظيم التجارة والتمويل والخدمات والعقود العامة ومعايير الجودة والملكية الفكرية علاوة على الاستثمار. ● خلال 2008، مراجعة الانضمام الى المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية القائمة: ضمان التقدم باتجاه المصادقة على الالتزامات و تنفيذها ● خلال 2008، بناء قدرات الوزارات وتمكينها من التفاوض على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والعمل على تنفيذها. (إجراء له أولوية) ● في 2008، يضع العراق آليات للعمل مع المنظمات والمؤسسات التجارية غير الحكومية البارزة (مثل غرف التجارة) التي بوسعها المساهمة في تحقيق الاندماج الدولي وبشروط ملائمة. 	
4. رابعا. التنمية البشرية والأمن البشري		
<p>الهدف: حماية المواطن ورفع مستوى معيشتة وإنتاجيته وتعبئة راس المال البشري باعتباره العنصر الأساسي في التنمية المستدامة (يعتبر الأمن البشري والتنمية عاملان رئيسيان في تحقيق السلم الاجتماعي وهما حجر الأساس في تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية)</p>		
أ. تقديم الخدمات الأساسية		
الهدف: تحقيق تقدم كبير باتجاه الإيفاء بأهداف التنمية الألفية لسنة 2015		
<p>مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة العمل</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2009، إصلاح سياسة الانفاق العام بغية الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي غير المستهدف وإعادة تحويل الموارد المالية المخصصة باتجاه تحسين نوعية الخدمات الأساسية المقدمة. (إجراء له أولوية) ● في عام 2008، مراجعة التشريعات لضمان تساوي الفرص للجميع في مجالات التوظيف، الحماية الاجتماعية، والمساهمة في الحياة العامة بغية التشجيع على المشاركة الجماعية وتقديم المساعدة الخاصة للفئات الضعيفة كالمهجرين داخل الوطن واللاجئين والعائدين والأرامل والأيتام والمعوقين. 	<p>رسم السياسات وتنفيذها بما في ذلك تلك المتعلقة بالاصحاحات والاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية الألفية</p>

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
1. مكافحة الفقر والارتقاء بالتنمية المنطقية		
الهدف: خفض نسبة الثلث من عدد الاسر التي تعيش تحت خط نصف دولار (\$ 0.50) يوميا للفرد		
لجنة مكافحة الفقر (وزارة العمل، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات)	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008 ، وبناءا على نتائج مسح المستوى المعاشي الذي يتبناه البنك الدولي ، يتم تبني استراتيجية الحد من الفقر ترمي الى مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي. (إجراء له أولوية) ● في عام 2008، تأسيس مكاتب للتنمية المنطقية بتنسيق من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لتنسيق الاستثمارات المحلية التي تساعد في خلق فرص العمل وبرامج التنمية الاجتماعية لتشجيع النمو 	رسم وتنفيذ السياسات وتفعيل المؤسسات الهادفة الى توسيع وسائل الحماية الاجتماعية الفعالة من اجل الحد من الفقر وتشجيع الاندماج داخل المجتمع

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
2. التوظيف		
الهدف: بناء راس المال البشري الضروري لتحقيق النمو. تقليل البطالة إلى النصف، و زيادة مشاركة القوى العاملة من النساء		
وزارة العمل، ووزارة المرأة، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي	<ul style="list-style-type: none"> ● في نهاية عام 2008، رسم استراتيجية لسوق العمل تشمل تشريعات العمل وبرامج فعالة لسوق العمل. ● في نهاية عام 2008، تحليل نتائج دورات "التدريب في مكان العمل" من خلال تكاليف برنامج دعم الأجور ومدى تأثيرها على توفير فرص العمل. ● في نهاية عام 2009، وبالاستناد الى الهيكل التحليلي أعلاه يتم وتعزيز برنامج دعم الأجور المبني على " التدريب في مكان العمل" مع التركيز على الشباب من رجال ونساء العاطلين عن العمل. ● في نهاية عام 2009، توسيع برامج التدريب المهني وتطويرها ورفع مستوى نظام التعليم المستمر لغرض تنمية مهارات العاملين لتلبية متطلبات القطاع الخاص. 	وضع تدابير خاصة لغرض الارتقاء بمستوى التعليم المستمر لبناء المهارات التنافسية وتساوي الفرص في سوق العمل.

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
3. التعليم		
<p>الهدف: استثمار الطاقات الكامنة لدى المواطنين أنفسهم لضمان مساهمتهم الفعالة في النشاطات الاقتصادية. تحقيق تقدم كبير باتجاه: (1) إكمال كافة المراحل الابتدائية بحلول عام 2015؛ (2) تساوي فرص التعليم بين الجنسين بحلول عام 2015؛ (3) تحسين القراءة والكتابة لدى الكبار بنسبة 25% ؛ رفع ميزانية التعليم الى 5% من إجمالي الناتج القومي .</p>		
<p>مجموعة عمل التعليم، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة الشباب، وزارة العمل، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008، حشد رأس المال الاجتماعي من اجل رفع مستوى البنى التحتية وتوفير وسائل النقل لتسهيل الوصول الى المدارس في المناطق النائية. ● في عام 2008 ، توسيع برامج تغذية طلاب المدارس الابتدائية. (إجراء له أولوية) ● في نهاية عام 2008 ، إيجاد تنسيق فاعل يعتمد الكفاءة بين الوحدات الإدارية لتمكينها تدريجيا من وضع الخطط وإدارة الخدمات المقدمة، وذلك من خلال ضمان: <ul style="list-style-type: none"> ○ توضيح عملية توزيع الأدوار والمسؤوليات بين شتى مستويات الإدارة/ الحكومة ○ تعزيز عملية التنسيق على المستوى الوطني والمحلي والإقليمي ○ الارتقاء بمستوى الإدارة الرشيدة وتشجيع الاستقلال المؤسسي. ○ بناء القدرات على كافة مستويات النظام التعليمي من تخطيط وتنظيم وإدارة، تتطلب مشاركة واسعة وفعالة الى جانب شراكة وحوار في عملية صنع القرارات.. ● في عام 2010، زيادة ميزانية التعليم إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي على اقل 	<p>1. انجاز عملية الحصول على التعليم الأساسي للجميع</p>

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
مجموعة عمل التعليم، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة الشباب، وزارة العمل	<p>تقدير (ورفع مستوى الرواتب)</p> <ul style="list-style-type: none"> في عام 2009، وضع إطار عمل يتناول العملية التعليمية بشكل شامل (مثل، استمرار العملية التعليمية بدل من انقطاعها)، ضمان الاستمرارية ، وحدة المناهج، وجودتها والمؤسسات الإدارية والتشريعية والمالية الداعمة للعملية. (إجراء له أولوية) في عام 2010، وضع آلية لمتابعة مدى مساهمة العملية التعليمية مع المعايير والاتفاقيات الدولية (مثل برنامج بكين، وبرنامج أهداف التنمية الألفية ، وبرنامج التعليم للجميع ، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الأمية، وبرنامج تنمية الطفولة المبكرة). في عام 2008، ومن خلال تعزيز الدعم الدولي، يتم رفع مستوى التبادل الأكاديمي والاستعانة بالأعلام الجديد من اجل إعادة دمج العراق ضمن المجتمع الأكاديمي الدولي.(إجراء له أولوية) 	2. اتخاذ تدابير معينة لرفع مستوى تعليم الكبار والتدريب على المهارات وتنمية الطفولة المبكرة والتدريب على مهارات الحياة اليومية
4. الصحة		
الهدف: رفع المستوى الصحي والغذائي لكافة العراقيين بصفتها حجر أساس نحو الرفاهية والتنمية الاقتصادية.		
فريق العمل الخاص بالصحة، وزارة الصحة، وزارة كالتخطيط والتعاون الإنمائي .	<ul style="list-style-type: none"> في عام 2008، وضع إطار عمل للسياسة الإدارية يحدد نوع الخدمات الصحية الأساسية المقدمة لجميع العراقيين بصرف النظر عن إمكانياتهم المادية. (إجراء له أولوية) في عام 2009، ضمان استمرارية ونوعية الرعاية وإدخال نظام الإحالة العلاجية إلى الخدمات الصحية من الدرجة الثانية والثالثة. (إجراء له أولوية) في عام 2010، إنشاء نظام رعاية صحة الأسرة كنموذج رعاية شامل يغطي ما نسبته 90% من احتياجات العوائل العراقية. (إجراء له أولوية) خلال 2008 - 2010، زيادة موارد نظام الرعاية الصحية الحكومي بغية تمويل عملية توسيع نطاق تغطية الخدمات الصحية في سبيل توفير خدمات الطوارئ داخل المستشفيات أو العيادات الخاصة بالرعاية الأولية. (إجراء له أولوية) في عام 2010، ضمان وجود البرامج الصحية الأساسية في المناطق النائية، 	1. اتخاذ إجراءات معينة لتحسين الحصول على نظام الرعاية الصحية الأولية والتركيز على الوقاية وأسلوب العيش الصحي

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
	<p>وبالتحديد الفئات الفقيرة وذلك من خلال القيام بنشاطات للتوعية وتعبئة المجتمع.</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ في عام 2010، زيادة المشاركة الشعبية في برنامج الضمان الصحي. ○ في عام 2010، ان لا يقل الانفاق العام في المجال الصحي عن 4% من إجمالي الناتج المحلي، بغية تأمين حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية (مع مراعاة تحسين الرواتب) – زيادة التمويل لدعم الاصلاحات الكبيرة في مجال الرعاية الصحية وتوفير الدعم المالي اللازم لها، وفي مجال تغيير اسلوب عمل وزارة الصحة في تقديم الخدمات الصحية (مثلًا، في شراء الأدوية، المساءلة والحوافز) ● خلال 2008 - 2010، تسهيل عملية الانتقال الاستراتيجي من المشافي الحالية المتمثلة بالتركيز على العلاج الى مراكز الرعاية الصحية الأولية المتمثلة بالتركيز على طرق الوقاية. ● في نهاية عام 2010، تعزيز البرامج والنشاطات ذات التأثير المباشر على صحة المواطنين وتغذيتهم لمنع أي تدهور في حالتهم الصحية ونظامهم الغذائي من خلال تبني بعض البرامج مثل: <ul style="list-style-type: none"> ○ تسريع برامج تلقيح النساء والأطفال والسيطرة على الأمراض الانتقالية (مرض الاسهال ، التهابات الرئوية الحادة) ، معالجة نقص التغذية من خلال تناول (اليود وفيتامين A والحديد وحامض الفوليك). تنفيذ استراتيجية لتغذية الأطفال وحديثي الولادة بضمنها برامج تغذية إضافية للنساء أثناء فترة الحمل والرضاعة والتركيز على الفئات الفقيرة. ○ تقدم هذه البرامج بشكل فاعل في سياق الرعاية الصحية الأسرية (أو الرعاية الصحية الأولية) 	
فريق عمل الصحة، وزارة الصحة	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2008، إعادة تحديد إطار السياسة الإدارية (ضمن إصلاح قطاع الخدمة المدنية) يهدف الى تصحيح حالة عدم التوازن في توزيع العاملين في المجال الصحي وفي مزج مهاراتهم واختصاصاتهم ونوع تدريبهم ودورهم ومساهماتهم في إصلاح النظام 	2. رفع مستوى الإدارة العامة وإدارة الطوارئ ضمن نظام الرعاية

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
	<p>الصحي في العراق. وفي الوضع الراهن، ينبغي ان يتوجه إطار السياسة الإدارية نحو التركيز على حماية العاملين في المجال الصحي من التهديدات الأمنية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • في عام 2010، تحسين مستوى تنظيم النشاطات الاهلية المبنية على أساس الربح والتوجه نحو تعزيز النظام الصحي العراقي من خلال تشكيل وحدات تعاونية مختلطة أهلية وعامة ضمن اولويات برامج الصحة العامة ونظام المعلومات الصحية. 	الصحية
5. البيئة والمياه والصرف الصحي والإسكان		
<p>الأهداف: الحفاظ على بيئة العراق وضمان الاستغلال السليم لموارده الطبيعية لخدمة العراقيين جميعاً. زيادة إمكانية حصول العراقيين على السكن بنسبة 15% ، زيادة إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي بنسبة الثلث.</p>		
<p>وزارة الموارد المائية، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، وزارة البيئة، وزارة الإسكان والأعمار، وزارة البلديات والأشغال العامة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • في عام 2008، إعداد مشاريع بيئية طارئة والسعي لتنفيذها في المناطق التي تعاني نسب عالية من التلوث البيئي. (إجراء له أولوية) • خلال 2008، استحداث إطار قانوني إداري ينظم عملية امتلاك الموارد الطبيعية والحصول عليها، واستغلالها الامثل وكيفية حماية البيئة والحفاظ عليها. (إجراء له أولوية) • خلال 2008، تقييم الأوضاع البيئية على مستوى الهيئات الإدارية المحلية بغية تحديد المشاريع اللازمة لحماية البيئة من التلوث والسعي لتنفيذها بأسرع ما يمكن. 	<p>1. تحسين القدرة المؤسساتية بغية إدارة البرامج المتعلقة بالبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية</p>
<p>وزارة الموارد المائية، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، وزارة البيئة، وزارة الإسكان والأعمار، وزارة البلديات والأشغال العامة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • في عام 2010، تحديد الأسعار حسب القدرة الشرائية، مع تقديم خدمات صحية أولية للجميع بأقل ما يمكن من أجور وتوفير المزيد من الدعم الى الفقراء والمحرومين مع الاحتفاظ بالاتجاه الاستراتيجي لمنظومة شبكة الحماية الاجتماعية. • خلال 2008 ، دعم المشاريع التي ترفع من كفاءة استغلال الموارد المائية في الزراعة واستخدامها المحلي في المدن والأرياف. 	<p>2. اتخاذ إجراءات محددة لضمان حصول الجميع على خدمات (الماء والصرف الصحي والإسكان ... الخ)</p>

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
6. قضايا المرأة		
<p>الأهداف: الحد من التمييز بين الجنسين ، ورفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة وسوق العمل. رفع مستوى مشاركتها في الحياة السياسية على مستوى صنع القرارات ومساهمتها في العملية الديمقراطية. حماية المرأة من العنف وتعبئة طاقاتها لتعزيز فرص السلام.</p>		
<p>مجلس النواب، وزارة شؤون المرأة/ مجلس المرأة، وزارة حقوق الانسان، وزارة العمل، مكتب رئيس الوزراء، وزارة الثقافة،</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2008، استحداث برامج تثقيفية عامة لتشجيع المرأة على العمل والمشاركة في عملية صنع القرار في المؤسسات العامة. (إجراء له أولوية) ● في عام 2008، رسم أو مراجعة الاستراتيجية الوطنية بهدف الارتقاء بالمرأة لتنسجم مع برنامج بكيين ووضع آلية ضمن أجهزة الدولة وضمن منظمات المجتمع المدني ترمي إلى تفعيل تلك الاستراتيجية. ● في نهاية عام 2008، مراجعة التشريعات الخاصة بالمرأة لضمان حصولها على كافة الحقوق الأساسية بدون تمييز بما فيها حق العمل والمشاركة في الحياة العامة والانخراط في الجمعيات المهنية (اتحادات العمال) والانخراط في المجال السياسي. ● في عام 2010، زيادة حصة المرأة في مجلس النواب من خلال إقامة برامج تدريبية سياسية ودعم من وسائل الإعلام لحثها على المشاركة وتأسيس شراكة متينة بين النساء والرجال لتحقيق الديمقراطية والاستقرار في العراق. 	<p>إصدار التشريعات وإطار العمل المؤسسي والسعي الى تنفيذها بغية النهوض بالشراكة الاجتماعية ومساهمة المرأة في الحياة اليومية وفي جميع المجالات الأخرى.</p>

المؤشرات	الإجراء المطلوب	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
ب. إصلاح القطاع الاجتماعي ودمج الفئات المحرومة –		
الأهداف: حماية الفئات الفقيرة والمحرومة من التغييرات ذات الأثر السلبي عليهم والسعي لدمجهم ضمن المجتمع وباقي النشاطات الاجتماعية والاقتصادية. تلبية احتياجات المهجرين قسريا واللجئين والعائدين الى الوطن وتأهيلهم بغية الاستفادة من طاقتهم الكامنة بصفتهم أعضاء مساهمين في النشاط الاقتصادي.		
1. اتخاذ إجراءات معينة لتعزيز استهداف شبكة الحماية الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال عام 2008، تحليل خيارات الاستهداف بغية رفع مستوى أداء شبكة الحماية ● في نهاية عام 2008، تطبيق نظام فعال للاستهداف يعتمد على حسن التنسيق بين الأجهزة الوطنية والمحلية مع ضمان نسبة عالية من التغطية للعوائل الفقيرة. 	وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات)
2. وضع استراتيجية لاصلاح النظام التقاعدي والعمل على تنفيذها	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008-2010، تنفيذ سياسة للإصلاح التقاعدي متوسطة الأمد واستكمال تطوير القدرات الإدارية لتحقيق الأتي: أ) توزيع رواتب تقاعدية ملائمة ب) تحقيق الاستقرار المالي ج) توزيع يقوم على الشفافية والعدالة د) التنوع المناسب للمدخرات الخاصة بالتقاعد هـ) الحد من السلبات الاقتصادية، و) تبني أفضل الممارسات الإدارية 	وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات)
4. خامسا. الطاقة (النفط، الغاز، والكهرباء)		
الهدف: تطوير قطاع الطاقة لتلبية احتياجات العراق من الطاقة وتحقيق أقصى فوائد من نفط العراق لصالح جميع العراقيين		
1. تنفيذ الاستثمارات	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2008، إعطاء الأولوية لعملية تطوير الغاز الطبيعي ضمن خطة الطاقة الرئيسية. (إجراء له أولوية) ● في نهاية عام 2010، تلبية الطلب على المنتجات النفطية بالأسعار العالمية (700) ألف برميل يوميا. ● في عام 2010، زيادة إنتاج النفط الخام الى 3.5 مليون برميل يوميا. 	وزارة النفط، وزارة التخطيط، وزارة المالية
2. تبني بعض الإجراءات لرفع	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2010، إيجاد المناخ الملائم لتشجيع الشركات النفطية على القدوم الى العراق من خلال تحسين إجراءات التعاقد وتوفير الحماية وتقديم الضمانات، ويشمل ذلك 	وزارة النفط، وزارة التخطيط، وزارة المالية

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
	المساعدات الدولية. (إجراء له أولوية)	مستوى الرقابة والتنفيذ
الكهرباء		
الهدف: استحداث إطار عمل قانوني ومؤسسي لدعم عملية اعادة تأهيل قطاع الكهرباء على نحو فعال		
وزارة الكهرباء	<ul style="list-style-type: none"> • في نهاية عام 2008، هيكل تنظيمي مناسب سيكون قيد التنفيذ . 	1. إصدار قانون والعمل على تنفيذه وتبني تدابير تساعد في جعل إطار العمل التنظيمي والقانوني للقطاع يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية
وزارة الكهرباء	<ul style="list-style-type: none"> • في نهاية عام 2009، اعتماد نظام للأجور أكثر كفاءة، وتبني برامج لحماية المستهلك من ذوي الدخل المنخفض واعتماد ميزانية وممارسات تجارية ونظام حسابات الكلف. 	2. إحراز تقدم ملموس باتجاه استرداد الكلف

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
وزارة الكهرباء، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي	<ul style="list-style-type: none"> ● بنهاية 2008 بناء القدرات المتعلقة بإدارة المشاريع الكبرى تتماشى والمعايير الدولية. (إجراء له أولوية) ● بنهاية 2008 تحديد وتبني التنظيم الأمثل في إدارة منظومة الطاقة الكهربائية بصورة فنية بضمنها ما يلزم من خبرة فنية. ● في عام 2015، سيكون إمداد الكهرباء من الشبكة الوطنية كافياً لتلبية جميع الاحتياجات مع هامش احتياطي يقدر بـ 10 %. 	3. اعتماد إستراتيجية لتأهيل القطاع ممولة بشكل كاف
4. سادسا. إستراتيجية الزراعة وإدارة المياه		
الهدف: تطوير قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص العمل وتنوع الاقتصاد والمحافظة على الأرياف إيجاد بيئة ملائمة لقطاع زراعي يعتمد السوق الموجه		
وزارة الزراعة	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008-2011: <ul style="list-style-type: none"> ○ تنفيذ برامج مرحلية تستهدف دعم بعض المنتجات الغذائية مع إلغاء الدعم الزراعي ○ تقليص ميزانية نظام البطاقة التموينية ○ خصخصة الشركة العامة للحبوب 	1. اتخاذ إجراءات محددة تبرر لعملية الانتقال من نظام البطاقة التموينية الى نظام الاستهداف وبشكل يتكامل مع السياسات الزراعية
وزارة الزراعة	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008-2011، سن قانون جديد خاص بحيازة الأرض الزراعية والسعي لتنفيذه ● في عام 2008، إصلاح نظام ملكية الأراضي الزراعية لغرض منح الملكية للمزارعين أو إيجارها من الدولة لفترة طويلة. 	2. إصلاح سياسة ملكية الأرض وتشجيع الاستثمار الزراعي
وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008-2010، وضع خطط لاستغلال الارض والمياه الإقليمية توضح الخيارات المتاحة من اجل رفع مستوى كفاءة استغلال المياه في المجال الزراعي وسد 	4. اتخاذ تدابير معينة لرسم سياسة متكاملة

المؤشرات	الإجراء المطلوب	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
تهدف الى تطوير الأراضي والمياه	<ul style="list-style-type: none"> ● الفجوة بين العرض والطلب. ● خلال 2008-2010، انتاج نماذج من المحاصيل الزراعية البديلة في شتى المناطق مع عائدات استثمارية عالية. ● خلال 2008-2010 حماية وتأهيل التنوع الفريد للمحاصيل الزراعية في العراق. 	
6. تحسين الدعم المؤسساتي والتنظيمي لقطاع الزراعة العام	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2008-2010، تعزيز القدرة الفنية والإدارية للمنظمات الزراعية. (إجراء له أولوية) ● في عام 2008، تعديل أو اعتماد نصوص قانونية جديدة تتعلق بالأسواق الزراعية. ● في عام 2008، مراجعة وتعديل القوانين والتعليمات الحالية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والمعالجة والتسويق والتمويل والتجارة ومعايير الجودة وحماية البيئة والعقود... الخ، وحسب احتياجات القطاع. 	وزارة الزراعة، وزارة التجارة، وزارة الموارد المائية
7. تنفيذ الخطط الاستثمارية	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2008، وضع خطط استثمار منفصلة بضمنها تحليل السوق والاستثمار وتقدير التكاليف على أساس الخطة المركزية المتكاملة لقطاع الزراعة والمياه. (إجراء له أولوية) ● في عام 2008، وضع خطط وآليات للتمويل بما في ذلك الموارد العامة والخاصة (إجراء له أولوية): <ul style="list-style-type: none"> ○ تأهيل البنى التحتية المدمرة ○ تحسين مستوى الخدمات الزراعية العامة المقدمة ○ تحسين كفاءة خدمة المعلومات الزراعية. 	وزارة الزراعة، وزارة التخطيط، وزارة التجارة، وزارة البلديات والأشغال العامة